



نجاح في خفض معدلات الخصوبة

حسن العزي

< كشفت منظمة اليونسيف أن عام ٢٠٠٦ م شهد تطوراً ملحوظاً يتصل بانخفاض الخصوبة في بلدان عربية وعالمية حيث وصل معدل الخصوبة البشرية في تونس ١.٩، وفي سلطنة عمان ٢.٨ .

بينما وصل معدل الخصوبة الكلية في السويد إلى ٥١.٧، ويعتقد أن وراء هذا التطور نجاحات حدثت في تغيير سلوك الناس وممارستهم المتصلة بالتعامل مع وسائل تنظيم الأسرة.

ويرجع هذا التغيير إلى إشاعة المعرفة عبر التثقيف المباشر في المدارس والجامعات والمعاهد والكتبات المتخصصة وعبر كوادر صحية في المرافق الصحية وفي العيادات المتقلة وبين أوساط السكان عبر الزيارات الميدانية في الحقول الزراعية وبين العمال في المؤسسات وفي المصانع وبين صفوف النساء عبر الزيارات المنزلية، كما أن انخفاض الخصوبة في تلك البلدان يعود إلى تحسن في الوضع التعليمي للسكان من حيث توفر الكادر التعليمي المؤهل وارتفاع عدد المدارس حسب حاجة السكان ومرعاة عدم الضغط والازحام في صفوف .. ومرعاة توصيل المعلومة لعدد من الطلاب محدود ومعقول بحيث تصل إليهم بكل يسر وسهولة من حيث اختصارها وفائدتها ومرعاة استيعاب الطلاب لها دون إطالة في المنهج التعليمي .. هذا الأمر واحد من الأمور المساعدة في انخفاض الخصوبة، ومنها كذلك الاهتمام بتحسين الوضع الصحي للسكان من حيث توفير وتوسيع شبكة دعم الصحة كتوفير المياه النقية وتحسين وضع السكن وصحة البيئة والتغذية.

الخصوبة والتوسع بالخدمات الصحية حيث أصبحت متاحة لكل أبناء المجتمع وفق احتياجات فئاته، واعتبرت تلك البلدان الصحة الإنجابية حقاً أساسياً تشمل كل الخدمات الصحية لعلاقتها بالباشرة بالتغيرات السكانية، كما أن نجاح البلدان في خفض معدل الخصوبة يعود إلى تحسن الوضع الاقتصادي وتوسيع قاعدة فرص العمل حيث أصبحت متاحة وشاملة لعدد من السكان، كما أن حفاظ تلك البلدان على الموارد الطبيعية والبيئية أصبح سلوكاً وممارسة لكل أبناء المجتمع ذلك ونجت تلك البلدان في خفض الخصوبة .. قد تكون إلى جانب تلك العوامل المساعدة والمؤثرة في خفض النمو السكاني إدارة معنية بوحدة العمل السكاني وضمان نجاحه من خلال تحديد وإلزام الدوائر المعنية بالتنمية الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية لأن العمل السكاني أسند إلى دائرة معنية بالتخطيط وإلى جهاز فني بالتنسيق والتابعة .. خلا العمل السكاني من التكرار وتضارب الاختصاصات ونجحت البلدان وتجاوزت ارتفاع الخصوبة.

التلوث البيئي مشكلة العصر

أمين عبدالله ابراهيم

< بات من الواضح اليوم أن قضية التلوث، كمشكلة بيئية، أصبحت تمثل أخطر القضايا البيئية المعاصرة في عالم زادت فيه الملوثات كما ونوعاً وتعددت مصادرها، وتفاقمت مخاطرها.

وامتد تأثيرها من المستوى المحلي إلى المستوى الاقليمي والعالمي، ومن الغلاف الهوائي إلى الغلاف المائي والغلاف الأرضي. وإذا كانت مشكلة التلوث قد ظهرت كمشكلة بيئية مع الانقلاب الصناعي بصفة خاصة، فإنها قد قفزت كقضية بيئية معاصرة ملحة وخطيرة منذ النصف الثاني من القرن الماضي (٢٠) عندما زادت كمية الملوثات وتجاوزت في الكثير من البيئات الحد الآمن (المستوى المقبول) ليصبح التلوث مشكلة العصر، بل ومن أكثر المشاكل البيئية خطورة.

وقد باتت هذه المشكلة تروق بال سياسة والباحثين الذين يجتهدون في وضع الضوابط الحاكمة والعايير الآمنة التي تقن مصادر التلوث وتضبط الملوثات عند حدودها المقبولة لتفادي مخاطر هذه المشكلة الخفية التي تتسم بصفة عالمية من منطلق أن الملوثات لا تعرف حدوداً سياسية تقف عندها، فهي تتحرك بحرية تامة عبر الحدود الجوى والغلاف المائي محدثة أخطاراً تمس العالم كله حيث لا يتأثر بها فقط من كان سبباً في إحداث التلوث وإنما يتأثر بها الآخرون الذين لا ذنب لهم في صنع هذه الملوثات، فإذا أخذنا تزايد ثاني الغلاف الجوى وتناثرت في إحداث التسخين العالمي وتدهور طبقة الأوزون من خلال تأثير غاز الكلور وفلوروكربون وغيره من الغازات المدمرة لهذه الطبقة، نجد أن مخاطر هذا التدهور البيئي الكوني لن يفرق بين من تسبب في إحداث هذا التلوث، ومن لم يتسبب وإنما سوف يتأثر الجميع بهذه المخاطر، وهذا ماجعل هذه المشكلة تتحول إلى قضية يهتم بها المجتمع الدولي كله الذي عمل على عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تستهدف وضع حد لإفرازات وتجاوزات هذه المشكلة، والعمل على ضبطها في إطارها المقبول لحماية للبشرية من المخاطر التي يمكن أن تدمر فرص الحياة على سطح الأرض.

المشكلة السكانية في اليمن .. تحديات الحاضر وأفاق المستقبل

التثشت السكاني الواسع يزيد تعقيد المشكلة السكانية في اليمن

● **الثورة/** تعد المشكلة السكانية والنمو السكاني السريع في بلادنا إحدى التحديات التي تواجه عملية التنمية في الجمهورية اليمنية. ويحسب التقديرات الأخيرة فقد بلغ عدد سكان اليمن عشرين مليون نسمة يزيدون بمعدل سنوي يقدر بـ ٧٢/٠، وفي حالة استمرار هذا المعدل الذي يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم فإن حجم السكان سيتضاعف خلال العشرين سنة القادمة.

ويحسب المعينين في المجلس الوطني للسكان، إن ارتفاع هذا المعدل سيؤدي إلى ارتفاع معدل الخصوبة الكلية البالغة حالياً ٦٠٢٠ مظل لكل امرأة، مع انخفاض تدريجي في مستوى الوفيات شهدت الفترة السابقة.

لكن مشكلة النمو السكاني لا تقتفي عند هذا الحد، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن السلوك الإنجابي للنساء الميمات يتسم بدرجة عالية من المخاطر، ففي الوقت الذي تقل فيه فترة الإبادة بين مولود وآخر ٣٧/٠ من إجمالي المواليد إلى أقل من سنتين، تشير البيانات إلى أن ١٨٠/٠ من إجمالي المواليد يولدون في سن مبكرة بالنسبة للأم «أقل من ٢٠ سنة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد من ناحية، إضافة

< أكد مدير مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء لـ «الثورة» : الحداد أن المركز قائم على ثلاثة أهداف يسعى من خلالها لتعزيز الثقافة السكانية لدى المجتمع.. وأن المركز يقوم بتدريب الطلاب الوافدين إليه حتى يستطيعوا رسم السياسات السكانية لمعالجة القضية السكانية بما يتلائم مع إمكانيات وموارد البلد.

وأوضح في حوار مع «الثورة» أن المركز قام بإنشاء وحدة رعاية الشباب بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان بهدف تعزيز المستوى الثقافي والعلمي في مجال التوعية السكانية لدى الشباب في مختلف الجامعات اليمنية.. وقد تحدث أيضا عن جوانب مختلفة لمركز التدريب والدراسات السكانية.. التفاصيل في الحوار التالي:

حوارا/ حسن شرف الدين

وحدة رعاية الشباب بالمركز من أبرز المنجزات لدعم الشباب في مجال التوعية السكانية

● قبل الحديث عن المركز وأعماله.. هل لنا معرفة ما هي الأهداف العلمية المبني عليها هذا المركز؟

– الأهداف هي ثلاثة أهداف رئيسية.. الهدف الأول هو من اسمه مركز التدريب والدراسات السكانية، التدريب والدراسات بمعنى العملية التعليمية والتدريبية، والهدف الثاني هو عملية بحثية دراسات وأبحاث في مجال الدراسات السكانية، وهناك أيضا الهدف الثالث أنشأته جمعية، أي نشر الثقافة السكانية ورفع مستوى الوعي بالثقافة السكانية وسط الجمهور، وخاصة في أوساط الشباب في الجامعات اليمنية، وبالأخص في جامعة صنعاء التي يبلغ عدد طلابها أو الشباب فيها أكثر من ثلاثين ألف طالب وطالبة.

● يتلون قطاعات مختلفة؟

● هل تحققت الأهداف إلى الآن؟

– كثير من الأهداف تحققت، ونحن الآن بالنسبة للتدريب بدأنا التدريب قبل ثلاث سنوات في مجال الدراسات السكانية، ونخرج شباب من المركز حاصلين على شهادة الدبلوم العالي التخصصي في الدراسات السكانية.

أمهات أثناء الحمل .. يحصدن الزيف الحاد

ضعف خدمات الرعاية الصحية سبب رئيسي في الوفاة

تحقيق/ عبدالناصر الهلالي

■ لم يكن هناك مجال لإسعاف (فاطمة) التي ظلت تعاني من الأم (الحمل) ثلاثة أيام في إحدى قرى جبل حبشي، ليس لأن وسائل المواصلات في تلك القرية غير متوفرة بشكل مستمر، ولكن لأن الطريق التي جرفتها السيول في الأسبوع الماضي حالت دون الاستعانة بسيارة من منطقة (الرمادة) القريبة من القرية التي اعتاد الناس سياراتهم طوال أيام العام.

فاطمة حامل في الشهر الثامن تعرضت لزيف حاد كاد يفتك حياتها لولا أن أسرته اضطررت لحملها إلى مسافة خمسة كيلومترات، وهي المسافة التي خربت السيول في منطقة (بني خيلة) تحديدا (بلاد الوافي) من مديرية جبل حبشي، وبعد تلك المسافة استطاعت الأسرة الاستعانة بسيارة لنقل المريضة إلى المركز الصحي الذي يبعد عن القرية ساعة كاملة بد(السيارة) نجت فاطمة بصعوبة من ذلك الزيف الحاد. غير أن المعضلة التي تعرضت لها هي طلب الدكتور من أسرته بقائها قريبة من المركز الصحي، حتى يحين موعد الولادة حتى لا تتعرض لزيف آخر قد لا يبقيا حياة كما قال الطبيب.

ستحتاج أسرة فاطمة للكثير من المصاريف في المنيبة حتى يحين موعد الولادة، ولو أن المنطقة التي يسكنون فيها وجد فيها مركز صحي لما حدث ذلك كما يقول أحد أفراد أسرته.



مدير مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء لـ «الثورة» :

سبداً بتطبيق برنامج الماجستير للدراسات السكانية العام القادم

لا بد من الاهتمام بتنظيم الأسرة وحثها لأنها أساس استقرار المجتمع



< أكد مدير مركز التدريب والدراسات السكانية أ.د/ أحمد محمد الحداد أن المركز قائم على ثلاثة أهداف يسعى من خلالها لتعزيز الثقافة السكانية لدى المجتمع.. وأن المركز يقوم بتدريب الطلاب الوافدين إليه حتى يستطيعوا رسم السياسات السكانية لمعالجة القضية السكانية بما يتلائم مع إمكانيات وموارد البلد.

هذه المراكز.. وهل سيستفيد منها المجتمع؟

– إقامة مثل هذه المراكز مهمة جدا.. وهي مهمة للغاية، هذه المراكز هي مكملة لوجود الكليات، والكليات في الجامعات مهمتها إعداد الكادر الأولي، يعني يخرج الطلاب من الكليات بشهادات جامعية بكالوريوس أو ليسانس، لكن المراكز البحثية مهمتها تخريج دراسات عليا – بعلوم عالي، ماجستير، دكتوراه عالية تخصصية، وكذلك إقامة دورات تدريبية عالية تخصصية، إلى جانب أن المراكز هي أصلا مراكز دراسات بحثية، وبالتالي تقوم بدراسات معمقة وجدريية بهدف معالجة مشاكل المجتمع المختلفة، فمثلا مركز البيئة بجامعة صنعاء يعالج مشكلة المياه والبيئة، ومركز النوع الاجتماعي يعالج الوضع الاجتماعي للرجل والمرأة، ومركز الدراسات السكانية الذي نحن فيه يهتم بالدراسات السكانية، يعني ما هي مشاكل المجتمع السكانية، لماذا الأرياديان السكاني أو الزيادة المستمرة في العدد السكاني؟ وما هي البحوث والدراسات التي يمكن أن نعملها في سبيل توعية المجتمع وفي سبيل تنمية المجتمع بحيث تكون هناك مواعة بين زيادة السكان وموارد

دورات تدريبية

● برأيك ما هي أهمية إقامة مثل

البلد الطبيعية، سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو صحية أو تعليمية.. كيف يمكن لهذا المركز أن يقدم هذه الدراسات التي تعمل على حل المشكلة السكانية بما يتوافق مع سياسة الدولة في إيجاد حلول للقضية السكانية.

ستون بحثا

● كم عدد الدراسات التي قام بها المركز إلى الآن.. وما هي؟

– الدراسات التي قام بها مركز الدراسات السكانية إلى الآن هي كثيرة جدا منذ بداية نشاطه الحقيقي في عام ٢٠٠١م، وحتى الآن نحن نعمل عددا من البحوث وعددا من المؤلفات، وأخرج عددا من المؤلفات في مجال السكان وقضايا السكان، وهناك أكثر من ثلاثين دراسة وستين بحثا.. وهي تصب في موضوع سياسات البلد السكانية، وكذلك حل المشاكل السكانية بما يتناسب مع إمكانيات البلد، وهناك بحوث في مجال العلاقة بين الزرعة والسكان، والعلاقة بين الصحة والسكان، موضوع تنظيم الأسرة وأهميته، الصحة الإنجابية وأهميته في حل القضية السكانية، والمواضيع والأبحاث التي يقوم بها المركز كثيرة جدا وبإمكان المهتم زيارة المكتبة للتعرف على مجمل هذه العناوين.

وحدة رعاية الشباب

● ما هي الأنشطة التي يقوم بها المركز إلى جانب التدريب والتدريس؟

– المركز يقوم بأنشطة تدريبية وتوعوية للشباب، وفي المركز وحدة اسمها وحدة رعاية الشباب ومن أبرز الشباب الذين ساهموا في إنشاء هذه الوحدة زميلنا الأستاذ محمد عبدالله شرف الدين الذي توفي – رحمه الله – قبل شهر، حيث كان له دور كبير جدا في إحياء هذه الوحدة وإشائها وتطويرها، وهي الآن تقوم بعمل كبير جدا، الهدف منها نشر الثقافة السكانية، ونشر الشورة والنصيحة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وهي قائمة بالتعاون بين مركز الدراسات السكانية ووزارة الصحة العامة والسكان، بهدف تعزيز المستوى الثقافي والعلمي في مجال التوعية السكانية لدى الشباب في مختلف الجامعات اليمنية، وقد بدأنا بالفعل في جامعة صنعاء بجني ثمار نشاط هذه الوحدة وبدأت بأول دورة تدريبية لها قبل أسبوعين، وبدأت بأول نشاط لها قبل أسبوع، وهي جميعا في كيف يمكن أن نعلم مسألة الصحة الإنجابية –

رسالة لشباب

● ما هي رسالتكم الأخرى؟

– رسالتنا إلى أبنائنا الشباب والفنيات في كل أنحاء الوطن الذين يشكلون ٦٥٪ من عدد سكان المجتمع اليمني، وهم الفئة التي لديها القدرة على الاستيعاب والفهم السريع وحل مشاكلها إن يهتموا بتنظيم الأسرة وصحة الأسرة لأن صحة الأسرة هي صحة الأم والأب والابن وصحة المجتمع بشكل عام.

المشكلة السكانية

.. المدن تختنق

شوقي العباسي

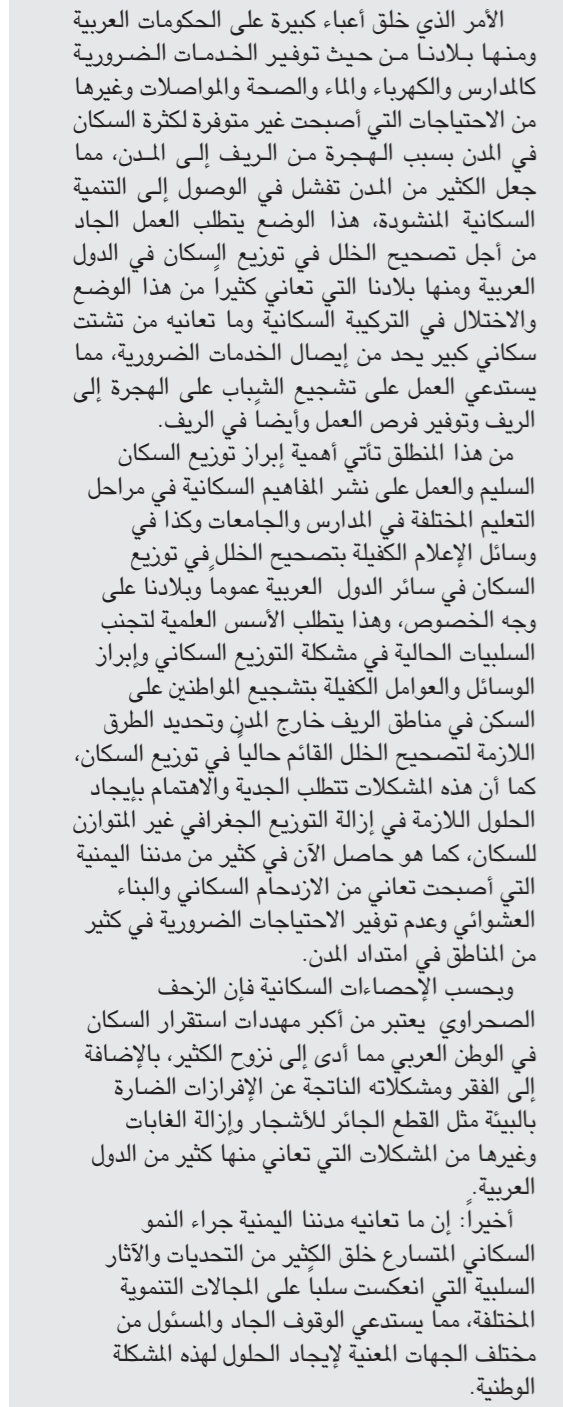
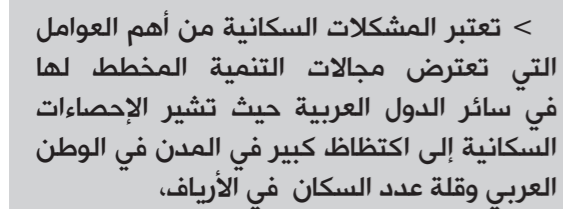
< تعتبر المشكلات السكانية من أهم العوامل التي تعترض مجالات التنمية المخطط لها في سائر الدول العربية حيث تشير الإحصاءات السكانية إلى اكتظاظ كبير في المدن في الوطن العربي وقلة عدد السكان في الأرياف،

الأمر الذي خلق أعباء كبيرة على الحكومات العربية ومنها بلادنا من حيث توفير الخدمات الضرورية كالمدارس والكهرباء والماء والصحة والمواصلات وغيرها من الاحتياجات التي أصبحت غير متوفرة لكثرة السكان في المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدن، مما جعل الكثير من المدن تقشل في الوصول إلى التنمية السكانية المنشودة، هذا الوضع يتطلب العمل الجاد من أجل تصحيح الخلل في توزيع السكان في الدول العربية ومنها بلادنا التي تعاني كثيرا من هذا الوضع والاختلال في التركيبة السكانية وما تعانیه من تشتت سكاني كبير يحد من إصالح الخدمات الضرورية، مما يستدعي العمل على تشجيع الشباب على الهجرة إلى الريف وتوفير فرص العمل وأيضا في الريف.

من هذا المنطلق تأتي أهمية إبراز توزيع السكان السليم والعمل على نشر المفاهيم السكانية في مراحل التعليم المختلفة في المدارس والجامعات وكذا في وسائل الإعلام الكفيلة بتصحيح الخلل في توزيع السكان في سائر الدول العربية عموما وبلادنا على وجه الخصوص، وهذا يتطلب الأسس العلمية لتجنب السلبات الحالية في مشكلة التوزيع السكاني وإبراز الوسائل والعوامل الكفيلة بتشجيع المواطنين على السكن في مناطق الريف خارج المدن وتحديد الطرق اللازمة لتصحيح الخلل القائم حاليا في توزيع السكان، كما أن هذه المشكلات تتطلب الجدية والاهتمام بإيجاد الحلول اللازمة في إزالة التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان، كما هو حاصل الآن في كثير من مدننا اليمنية التي أصبحت تعاني من الإزحام السكاني والبناء العشوائي وعدم توفير الاحتياجات الضرورية في كثير من المناطق في امتداد المدن.

وبحسب الإحصاءات السكانية فإن الزحف الصحراوي يعتبر من أكبر مهدات استقرار السكان في الوطن العربي مما أدى إلى نزوح الكثير، بالإضافة إلى الفقر ومشكلاته الناتجة عن الإفرازات الضارة بالبيئة مثل القطع الجائر للأشجار وإزالة الغابات وغيرها من المشكلات التي تعاني منها كثير من الدول العربية.

أخيرا: إن ما تعانیه مدننا اليمنية جراء النمو السكاني المتسارع خلق الكثير من التحديات والآثار السلبية التي انعكست سلباً على المجالات التنموية المختلفة، مما يستدعي الوقوف الجاد والمسئول من مختلف الجهات لإيجاد الحلول لهذه المشكلة الوطنية.



مديرية جبل حبشي بالكامل لا يوجد بها سوى مركزين صحيين، أو ثلاثة فقط في أماكن متباعدة جدا، رغم سعة المديرية، وليس هذا فحسب كما يقول الأهالي، أيضا الطرقات وعرة، وتفتقد للمسح الدوري وقد تخلل تلك الطريق التي خربتنا السيول لشهور لولا تعاون الأهالي بإصلاحها بديريا.

وضع ياسن كما يقول شائف الفرد العائل حاليا لأخته فاطمة.

كثير من حالات الزيف تصيب الحامل في أكثر من منطقة ريفية، وتكون النتيجة الوفاة أو النجاة بأعجوبة، ومحنة من الله سبحانه وتعالى.

سعدة، وغيرها تعرضتا لزيف حاد أثناء الحمل ولقيا حتفهما جراء ذلك الزيف، وانعدام المركز الصحي، ووسائل المواصلات، تاهيك عن عدم زيارة الحامل طوال فترة الحمل للطبيب ولا مرة واحدة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، والأطباء حدوا أربع مرات على الأقل للمرأة الحامل أن تزور فيها الطبيب.

ويحدد الجانب الطبي في البلد أن هناك ثلاثة أسباب للوفيات اللواتي يصبن بنزيف حاد هي : تأخر اتخاذ القرار لإسعاف الأم الحامل، وتأخر وصول السعفة إلى المركز بسبب بعد المسافة وبعمرة الطريق، واتخاذ القرار في وقته ولكن تأخر في تقديم الخدمات السعفة.

ويسرد تقريران في موقع التغيير أن الأسباب الطبية لم تكن وحدها وراء استمرار وفيات الأمهات أثناء الحمل أو المخاض ولكن هناك عوامل أخرى تعود بعضها إلى تدني مستوى خدمات الرعاية والرعاية الصحية في بعض المستشفيات أو شحة الإمكانيات المرصودة لرعاية الأم الحامل.

وتشير إحصائية مسوحات المشروع العربي جامعة الدول العربية للعام ٢٠٠٩م أن نسبة الأمهات اللواتي لم يحصلن على رعاية صحية أثناء الحمل ٤٩.١٪ وتغطية الخدمات الصحية في الريف (٢٥٪) والأمهات اللواتي يحصلن على رعاية صحية في الريف (٢٧٪)، هذا حسب الاحصائية، في حين التغطية الصحية في جبل حبشي مثلا لا تتجاوز (٥٪). كما هو الحال في الكثير من المديريات الوضع العام للرعاية الصحية باس في الريف، والخدمات الصحية متدنية في الحضر بحسب تقارير صحية.

منظمة الصحة العالمية في تقرير لها يشير إلى أن سبب وفيات الأم الحامل الناتج عن الزيف هو نتيجة لأمراض (كانت موجودة أثناء الحمل أو توافقت معه) دون أن تكون مضاعفات الحمل، وإنما زادت الحمل تعقيدا أو تفاقمت بسببه، وتتضمن هذه الأمراض (اللااريا، وفقر الدم، مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والأمراض القلبية والوعائية).

ولولا تلك الأسباب لم تز تخطها وزارة الصحة العامة والسكان، لما وصلت وفيات الأمهات إلى (٣٦٥) حالة من (١٠٠) ألف حالة لكل ولادة حية، لأن الزيف الحاد يمكن علاجه كما يقول الأطباء، بنقل الدم، لكن هذا يتطلب إلى مستشفى على جودة في المستوى من الرعاية المقدمة للنساء.

محدودة العدد، لكنها متناثرة ومتباعدة، وهذا يزيد من صعوبة الوصول بالخدمات إلى هذه المناطق وتنفيذ أنشطة التوعية وفي ظل هذه المؤشرات ادركت الحكومة اليمنية أنها أمام تحد خطير يعيق مستقبل التنمية برمتها، الأمر الذي أدى بها إلى محاولة معالجة القضايا السكانية بما يساند تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتمثلت أهم هذه المحالجات في إقرار سياسة وطنية للسكان في أول وثيقة عام ١٩٩١م، ثم تم تحديثها وتمديدتها لتغطي الفترة من ٢٠٠١-٢٠٢٥م.

وتحاول الحكومة توسيع قاعدة المشاركة في معالجة القضايا السكانية من خلال إشراك القطاع الخاص، والمجتمع المحلي ومنها السلطة المحلية والمنظمات غير الحكومية خصوصا بعد إجراء انتخابات المجالس المحلية وإنشائها والبدء بممارسة إجراءاتها في تحمل مسؤولية الأعباء التنموية على المستوى المحلي نيابة عن السلطة المركزية.

حيث تم إنشاء العديد من لجان تنسيق الأنشطة السكانية في عدد من المحافظات المستهدفة من أجل توسيع العمل السكاني في المحافظات وتوسيع قاعدة التوعية على المستوى المحلي.

إلى المخاطر الصحية على الأم والأسرة، خصوصا وأن ٦٥٪ من النساء الحوامل لا تتوفر لهن رعاية صحية.

من ناحية أخرى تواجه الحكومة صعوبة في عملية التدخل لتنظيم الأسرة حيث يتدني استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات إلى نسبة ٢٣٪ فقط من إجمالي النساء المتزوجات، وتزداد النسبة انخفاضا بالنسبة لاستخدام الوسائل الحديثة لتصل إلى ١٢٪، مع مراعاة الفجوات بين الريف والحضر على مستوى محافظات الجمهورية.

الجوانب الصحية الأخرى تلعب دورا في تعميم مشكلة النمو السكاني ففصيا تشير إحصائيات وزارة الصحة إلى أن ٥٠٪ من السكان يحصلون على الخدمات الصحية إلا أن معدل خدمات الصحة الإنجابية يبلغ ٢٥٪ فقط من هذه الخدمات.

ويزداد الأمر سوءا إذا ما عرفنا أن هناك مؤسسات صحية لا تعمل لعدم توفر الإمكانيات البشرية أو المادية أو كليهما معا.

وتزداد حدة المشكلة السكانية في اليمن في ظل تدني بعض المؤشرات الديموغرافية المترافقة مع هجرة كثيفة من الريف إلى الحضر وما يترتب على ذلك من ضغط شديد على الخدمات المتاحة.

ويلعب انتشار الأمية هو الآخر أهم عوامل ارتفاع نسبة النمو